مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية

اسم المقال: علاقات تونس مع جمهورية البندقية خلال العصر الحديث من العداء إلى السلمية
اسم الكاتب: الشافعي درويش
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/9107
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 19:43 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الشارقة للعلوم الإنسانية والاجتماعية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

جامعة الشارقة
UNIVERSITY OF SHARJAH

مجلة جامعة الشارقة

مجلة علمية محكمة

للعلوم الإنسانية والاجتماعية



عدد A

المجلد 18، العدد 1
شوال 1442 هـ / يونيو 2021م

الترقيم الدولي المعياري للدوريات 1996-2339

https//: doi.org/10.36394/jhss/18/1A/11

علاقات تونس مع جمهورية البندقية خلال العصر الحديث من العداء إلى السلمية

الشافعي درويش[1]

تاريخ الاستلام: 07-11-2019 **تاريخ القبول: 03-08-2020**

ملخص البحث:

إن العلاقات بين تونس وجمهورية البندقية قديمة؛ فهي ليست وليدة العصر الحديث، بل تعود إلى القرن 14م، أي إلى عهد الدولة الحفصية، ولكنها أخذت منحى آخر خلال القرن 16م؛ أي عندما أصبحت تونس إيالة عثمانية في سنة 1574م ،وقد تميزت تلك العلاقات بالعدائية في البداية، نظرا لارتباط تونس بعلاقات الدولة العثمانية، لكنها توجهت إلى السلمية خلال القرن 18م، بسبب عدة عوامل وظروف؛ من أهمها المصالح التجارية للطرفين، وخاصة حاجة جمهورية البندقية إلى السلم للحفاظ على تجارتها في البلاد المغاربية ومن بينها الإيالة التونسية. فتوجت علاقات الطرفين بتوقيع معاهدتين للسلم والتجارة خلال سنتي 1763م، و1792م.

الكلمات الدالة: العلاقات، تونس، جمهورية البندقية، القرصنة، التجارة، الصراع، مجلس الخمسة، معاهدة 1763، معاهدة 1792.

(1) كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية - جامعة زيان عاشور (الجلفة - الجزائر)
chafaiderouiche@yahoo.fr

المقدمة :

تحكمت في علاقات تونس وجمهورية البندقية خلال العصر الحديث، جملة من الظروف التي أحاطت بوضع الطرفين في تلك الفترة .فقد كانت تونس إيالة عثمانية منذ سنة 1574م، وقد مرت بعدة مراحل؛ كان من أبرزها مرحلة الحكم المرادي، ثم الأسرة الحسينية التي بدأ حكمها في سنة 1705م، وشهدت الإيالة في عهدها استقرارا وقوة كبيرة إلى غاية عهد حمودة باشا الحسيني. ومن جهة أخرى كانت البندقية تشكل طرفا في التحالف المسيحي ضد الدولة العثمانية منذ القرن 16م؛ فقد انضوت تحت سلطة البابا والإمبراطورية الكاثوليكية الإسبانية، وتحالفت مع فرسان مالطة ضد الدول الإسلامية، يضاف إلى ذلك حرص البندقية على حماية تجارتها في البحر المتوسط، عن طريق الحملات البحرية أو عن طريق اللجوء إلى الوسائل السلمية.

وإن كانت علاقات الطرفين قد بدأت عدائية خلال الفترة الممتدة ما بين الربع الأخير من القرن السادس عشر الميلادي، وخلال القرن السابع عشر، فقد تميزت في هذه المرحلة بسلسلة من الحملات البحرية المتبادلة بين الطرفين، في إطار القرصنة التي استهدفت سفن وموانئ الطرفين؛ طيلة القرن 17م، والتي كانت منظمة ومتواصلة حتى نهاية القرن.

لكن التوجه إلى العلاقات سلمية، قد بدأ مع عشرينيات القرن الثامن عشر، لكن السلام الحقيقي بين الطرفين لن يتحقق إلا بحلول النصف الثاني من القرن الثامن عشر؛ فقد بدأت بعض مساعي السلم، وخاصة من طرف جمهورية البندقية؛ نظرًا للضرر الذي لحق بتجارتها في حوض البحر المتوسط، فكان لزاما على مجلس شيوخها التفكير جديا في السلم مع تونس.

وقد توصلت إيالة تونس وجمهورية البندقية إلى توقيع أول معاهدة سلام في سنة 1763م في العصر الحديث، لكنها لم تعمر طويلا فقد توترت العلاقات من جديد بسبب عدة عوامل، لتتطور إلى حرب بينهما في سنة 1784م، وبعد ثماني سنوات من الصراع، توصل الطرفان إلى تحقيق السلم النهائي بعد اقتناع الطرفين به، بتوقيع معاهدة سنة 1792م، لتستمر العلاقات السلمية السياسية والتجارية بين تونس وجمهورية البندقية إلى غاية احتلال نابليون للبندقية وضمها للمستعمرات الفرنسية الإيطالية في سنة 1797م.

والإشكال الذي يمكن طرحه في هذا المقال يدور حول عدة تساؤلات، تتمثل في: ما الظروف والعوامل التي تحكمت في العلاقات تونس وجمهورية البندقية خلال العصر الحديث؟ وما مميزات ومظاهر تلك العلاقات؟ وهل غلب عليها العداء أو السلم؟

1. علاقات تونس مع جمهورية البندقية خلال القرن 17م:

وبالحديث عن علاقات تونس مع البندقية[1] خلال القرن 17م، فقد كان قراصنة تونس والجزائر وطرابلس، يسطون على سواحل أوربا الجنوبية، وعلى السفن الغربية دون تمييز، وكان هؤلاء يرودون بالمثل ويعتدون على السفن العثمانية وعلى سواحل بلادها (منها التونسية)[2].

ففي 18 جويلية من سنة 1618م غادر أسطول من البندقية بقيادة برتردان أودا مدينة البندقية على رأس كوكبة من الجند تعد خمسين من المشاة، قصد بهم جزيرة تينو بالأرخبيل، لكنه تعرض لهجوم من طرف ستة أغربة تونسية، وبعد تبادل لطلقات المدافع قتل خمسة مسيحيين، واستولى القراصنة التونسيون على السفن البندقية. وفي 29 ديسمبر من نفس السنة هاجم غربان من تونس سفينة بندقية كانت متوجهة إلى نابولي، فاستحوذوا على حمولتها، وأخذت السفينة إلى حلق الوادي[3].

وقد تضررت البندقية بسبب غارات القراصنة التونسيين والجزائريين خلال سنوات 1621م و1630م[4].فبينما كانت أوربا منشغلة بحرب الثلاثين عام (1618م - 1648م)، والدولة العثمانية منشغلة بحربها مع إيران [5].خلا الجو لقراصنة الدول المغاربية (منها تونس بالطبع) من جهة، ضد فرسان مالطة وأسطول البندقية من جهة أخرى، وكانت

(1) أبرمت البندقية في سنة 1317م معاهدة تجارية مع الملك الحفصي زكريا أبي يحيى، أكدت على حرية التجارة ،وأباحت للبنادقة حق امتلاك الحوانيت والمنازل ،ومخزن وحمام ،وإقامة كنيسة .ينظر :عائشة غطاس : المعاهدة الجزائرية البندقية ، في مجلة الدراسات التاريخية ، العدد 7 ، معهد التاريخ ، جامعة الجزائر ، الجزائر 1993 ، ص ص94 - 108.

(2) خليل ساحلي أوغلي : من تاريخ الأقطار العربية بحوث ووثائق وقوانين ، مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة ، استانبول 2000 ، ص 331 .

(3) توفيق البشروش : جمهورية الدايات في تونس 1591 - 1675 ، مجموعة أيام الناس ،شركة أوربيس ،تونس1992 ،ص ص 85 - 89 .

(4) كانت جمهورية البندقية تملك أسطولا بحريا قويا خلال القرن 16م ، و كانت جمهورية البندقية أهم دول أوربا لاسيما في التجارة البحرية وفي سنة 1507م أقر مجلس السناتو إنشاء لجنة الخبراء الخمسة للتجارة ،وأعطاها الإدارة العليا لشؤون التجارة ،ومراقبتها وبخاصة القنصليات ،وقد أوصى بوجود هذه اللجنة .وقد وقعت البندقية عدة معاهدات مع الدولة العثمانية ؛ لتأمين تجارتها في شرق المتوسط منها معاهدة 1502 م ، واتفاقية التجارة في سنة 928هـ / 1521 م ينظر :محمد فريد بك المحامي: تاريخ الدولة العلية العثمانية ،تحقيق :إحسان حقي ،ط2 ،دار النفائس ،بيروت 1988 ،ص ص 173 - 202 .

(5) تعرضت تجارة البندقية إلى تهديد العثمانيين في سنة 1538م ، ورغم وجود حزب قوي في البندقية يدعو إلى السلام مع الأتراك ،فإن البابا بول الثالث قد نجح بحلول فبراير من سنة 1538م في جعل البندقية ، وإسبانيا تعقدان حلفا مع البابوية ضد العثمانيين ،وهكذا تم إنشاء جمعية مقدسة ، لكنها سرعان ما فشلت ،بعد انسحاب البندقية ،وعقدها معاهدة سلام مع السلطان العثماني في سنة 1540م ، ضمنت حقوقها التجارية مع المشرق .ينظر:جون ب. وولف : الجزائر و أوربا (1500 - 1830) ، ترجمة وتعليق: أبو القاسم سعد الله ، المؤسسة الوطنية للكتاب ، الجزائر 1986 ، ص ص 53 - 54 .

البندقية ترى في تونس والجزائر أنهما تابعتان للدولة العثمانية، وتسهمان في كل المعارك البحرية، وتلتحقان بالأسطول العثماني، كلما اقتضى الأمر .فقد حاصر أسطول البندقية، الذي كان متواجدا في البحر الأدرياتيكي في سنة 1638م، قيادة الأميرال البندقي قوبيللو Gopello السفن التونسية وكان عددها ثماني سفن، مع سفن الجزائر، التي كان عددها ثماني سفن هي الأخرى بقيادة الأميرال الجزائري علي بتشين، حيث كان الأسطولان متوجهان إلى حرب Valone أولونة[1]. وكان ذلك في عهد أسطا مراد، وقد استطاع التونسيون والجزائريون الفرار بعد أن أحرقوا سفنهم عن آخرها واحتموا بالسواحل العثمانية، وقد عوضهم السلطان العثماني مراد بسفن جديدة[2].

وتضيف مصادر غربية إلى أنه، في شهر مارس سنة 1654م واستجابة لنداء السلطان العثماني، انطلقت وحدات بحرية من طرابلس وتونس متجهة إلى الآستانة؛ للإسهام في الحرب ضد البندقيين، وتقرر أن يتشكل جناحا الهجوم من الوحدات البحرية لكل من إيالة طرابلس وإيالة تونس، وعادت السفن إلى شمال إفريقيا في شهر أغسطس من نفس السنة[3].

ويظهر الموقف العدائي بين البندقية وتونس؛ من خلال رسالة وجهها السفير البندقي في فرنسا جيوبوتيستا سلفاغو G .B.Salvago (إن الدولة الفلاماندية تحمل إلى باربارايا ،الصواري والحبال والبارود والقار، والمجاديف والأخشاب، وأيضا مدافع البرونز الخاصة بممرات القوادس، ولو وجدوا فرصة أكبر للربح لأَقدَمَ الهولنديون، حتى على بيع أنفسهم بكامل تجهيزاتها، على أن يؤدي دعمهم للقراصنة إلى الإضرار بأعدائهم الإسبان)[4].يضاف إلى ذلك تعاون البنادقة وفرسان مالطة؛ فقد أكد بعض الأتراك ممكن كانوا أسرى في مالطة، أن البنادقة يزودون مالطة بما تحتاج إليه، ويصلحون لها سفنها، ويتخذون من الفرسان أدلاء لنشاطهم البحري[5].

واستمر العداء بين الطرفين حتى نهاية القرن 17م؛ ففي سنة 1695م قام قراصنة تونسيون بالاستيلاء على سفينة بندقية، وغنموا منها بضائع قدرت قيمتها ب 12025 ريال[6](11). وفي سنة 1699م وقعت الدولة العثمانية معاهدة مع جمهورية البندقية، وفرضت

(1) خليل ساحلي أوغلي : المرجع السابق ،ص 332.
(2) ابن أبي دينار محمد بن أبي القاسم الرعيني القيرواني: المؤنس في أخبار إفريقية وتونس ، ط1، المطبعة التونسية، تونس 1286ه / 1870م ،ص 197.
(3) شارل فيرو : شارل فيرو: الحوليات الليبية من الفتح العربي حتى الغزو الإيطالي ،ترجمة وتحقيق وتقديم : محمد عبد الكريم الوافي ، ط3، منشورات جامعة قاريونس ، بنغازي 1994 ،ص 155 .
(4) نقلا عن :عبد الرحمان المؤذن وعبد الرحيم بنحادة : العثمانيون والعالم المتوسطي مقاربات جديدة ، منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، الرباط 2003 ،ص 108 .
(5) أحمد قاسم : إيالة تونس العثمانية على ضوء فتاوي ابن عظوم 1574 - 1600 ، تقديم عبد الجليل التميمي، مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات ،تونس 2004 ،ص 372.
(6) المختار باي : حسين بن علي مؤسس الدولة الحسينية ،ترجمة :البشير بن سلامة ،الأطلسية للنشر ،تونس 2009، ص 576 .

على الإيالات - بما فيها إيالة تونس- تطبيق المعاهدة، وعدم التعرض لسفن الجمهورية[1].

2. محاولة البندقية عقد اتفاقية مع تونس في سنة 1720م:

عقد سلطان الدولة العثمانية صلحا مع جمهورية البندقية في سنة1707م، وأرسل فرمانا إلى أوجاقات الغرب؛ يعلمهم بهذا الصلح وبموجبه تعهد لهم بالسماح لسفن البندقية ورعاياها، وتجارها بالتحرك ضمن ممتلكات الدولة العثمانية، وبعدم مهاجمتها، وفي سنة 1717م عقدت الدولة العثمانية معاهدة صلح أخرى مع جمهورية البندقية، والتي نصت على حرية الملاحة للسفن البندقية في السواحل العثمانية، وطلبت الدولة العثمانية من الأوجاق المغاربية احترام ذلك، وقد كانت أوجاق الغرب في حالة خصام وحرب شديد مع البندقية، التي كانت تدرك ذلك جيدا[2].

وقد ظلت جمهورية البندقية إلى غاية العشرينيات من القرن 18م، تتستر لحماية تجارتها ورعاية مصالحها، وراء المعاهدات المبرمة بينها وبين الدولة العثمانية؛ حيث أقرت تلك المعاهدات بسريان نصوصها على مختلف الولايات العثمانية [3].

وفي سنة 1720م عزمت البندقية على عقد اتفاق مع كل من تونس والجزائر؛ على أن يتوسط الباب العالي في مساعيها، فأوفدت الدولة العثمانية مبعوثا إليهما؛ وكانت مهمته تتلخص في الطلب من الحكومتين إرسال شخصيات مسؤولة بشأن التفاوض مع ممثل جمهورية البندقية لدى الباب العالي، لكن المفاوضات فشلت بسبب معارضة التجار البنادقة تحمل مصاريف المفاوضات[4] . ومن جهة أخرى كان التجار البنادقة لا يثقون في وعود المغاربة [5].

وفي سنة 1732م لاحظ الرحالة بايسونال أن القوة البحرية التونسية قليلة الأهمية؛ لا تتجاوز بعض السفن الحربية بمرسى غار الملح، وهي من نوع الغليوطات، وهي تشكل خطرا على السفن التجارية وعلى سفن الشحن الصغيرة، وهو ما يمكنها من الحصول على غنائم من الإسبان والبنادقة، والإيطاليين وبعض السفن الأوربية، ونجد كثيرا من الأسرى البنادقة [6].

---

(1) A. Sogerdoti: Venise et les Régences d'Alger, Tounis et Tripoli (1699 - 1760 ,in Revue Africane ,Alger 1957 ,T101 ,p p 273 - 296.

(2) سامح التر : الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية ،ترجمة :محمود علي عامر ، ط1، دار النهضة العربية للطباعة والنشر ،بيروت 1989 ، ص ص 458، 480 .

(3) عائشة غطاس : المقال السابق ،ص ص 94 - 108 .

(4) محيي الدين التبيني: المصادر الوثائقية لدراسة العلاقات بين إيالة تونس والمدن - الدويلات الإيطالية خلال الفترة الحديثة (1748 - 1861) ،رسالة ماجستير غير منشورة ،إشراف :أ/بو بكر الصادق ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،جامعة تونس الأولى 2004 / 2005 ،ص 308 .

(5) محي الدين التبيني : المرجع نفسه .

(6) أندريه بايسونال : الرحلة إلى تونس سنة 1724 ، ترجمة وتحقيق: محمد العربي السنوسي ، ط1 ، مركز النشر الجامعي، تونس 2003 ، ص 119 .

وقد تواصل تهديد ملاحة البندقية البحرية من طرف القراصنة المغاربة - خاصة التونسيين - مما أثار حفيظة مجلس شيوخ البندقية، وهذا ما جعله يحتج أمام وزير العلاقات الخارجية العثماني، رايس أفندي، لكنه لم يجد صدى لدى السلطان العثماني [1](18) .ففي سنة 1733م هاجم البنادقة ثلاث سفن تابعة للقراصنة التونسيين كانت متوجهة إلى ميناء متيلني Métillini بالأدرياتيكي، وأعادت الكرة مرة أخرى في سنة 1735م، وكانت الغلبة للسفن البندقية، حيث تم تحطيم السفن التونسية [2].

وفي شهر ماي من سنة 1745م قدم إلى البندقية التاجر اليهودي التونسي مانويل دافيد مونتال David Montal، وقام بشراء بضائع متنوعة (حديد، وفولاذ، وخشب، قطع زجاجية)، بقيمة كلية قدرها 150000 دوقية، ونقلها إلى تونس على متن سفينة بندقية، وكان مانويل يحمل إذن المرور من باي تونس، وبفضل هذه السفينة التي تنتمي إلى أمة ليست للباي أية معاهدة سلام معها. استطاعت أن تدخل إلى تونس بدون حساب خطر القراصنة التونسيين[3].

وفي العام التالي أي في سنة 1746م عاد التاجر اليهودي التونسي مانويل مونتال إلى البندقية، من أجل شراء بضائع أخرى، وسلم رسالة إلى مجلس الخبراء الخمسة للتجارة، من الوزير الأول لباي تونس، يقترح على جمهورية البندقية خلاصة معاهدة سلم وتجارة مع إيالة تونس، مقابل دفع 50000 ريال، لكن مجلس الخبراء الخمسة للجمهورية أجاب الوزير التونسي، بأن مجلس الشيوخ هو الوحيد الذي له الحق في الحكم في هذا الأمر[4](21). لكن السلم بين الطرفين لم يتحقق في هذه المرحلة.

3. حملة البندقية على صفاقس سنة 1747م وأثرها على علاقات الطرفين:

تشير بعض المصادر التونسية أن باي تونس، علي باشا أعلن الحرب على البنادقة، وقد كانت سفنهم تستغل الملح بمناطق زوارة، بموجب اتفاق بين البندقية وطرابلس، حيث أمر علي باشا أهل صفاقس بالتوجه إلى رأس المخبز، فإذا وجدوا سفن البلنسيان (البنادقة) تشحن بالملح، تربصوا بهم حتى يخرجوا فيهجموا عليهم، فغنموا منهم مغانم كثيرة، لذلك أصبحوا لا يأتون إلى طرابلس إلا بقوة بحرية كبيرة [5].

(1) محي الدين التبيني : المرجع السابق ، ص 308 .
(2) A Sogerdoti: opcit ,p p 273 - 296.
(3) Ibid.
(4) Ibid.
(5) محود مقديش : نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار، ترجمة : علي الزواري ومحمد محفوظ ،ط2 ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت 1988 ، المجلد 2 ،ص 215 .

وفي سنة 1747م جاء مركبان من البندقية إلى صفاقس في غاية الكبر والمنعة، فأمر علي باشا البحارة التونسيين بالتوجه لملاقاتهم على متن ثماني سفن، فلما سمع البنادقة بأمر التونسيين، استعدوا لهم وربطوا إحدى السفينتين بالأخرى؛ حتى يمنعوا التونسيين من المرور بينهم، وبدأ الرمي من الطرفين حتى امتلأت السماء بالدخان من شدة القذائف، حتى صار النهار ليلا، ولم يتغلب أحدهما على الآخر، وقتل من التونسيين أربعون، وجرح منهم ستون أما البنادقة فمثل ذلك أو يزيد [1] .

وكان رجوع البحارة التونسيين إلى مدينة صفاقس في آخر يوم من شهر شعبان من سنة 1159ه؛ الموافق ل 25 سبتمبر من سنة 1747م. ونتيجة لواقعة رأس المخبز وأثرها على البندقية، لجأت الجمهورية إلى توقيع الصلح مع إيالة تونس [2](24).

وفي السنة نفسها، وبسبب غلطة قبطان سفينة بندقية اسمه كابارازولو Caparazzolo، توجه إلى تونس بسفينته، فزوده الباي بإذن المرور لتحميل 45 برميلا من الزيت، وهي ملك للباشا قائد الحرس، ليبيعها في البندقية، وفي طريقه أصاب سفينته عطب بسبب ثقب في أسفلها، فتوقف القبطان البندقي في جزيرة مالطة لإصلاح سفينته، فباع زيت الباشا هناك واحتفظ بثمنه والفائدة. ولما تأخر اشتكى باي تونس به عند مجلس الخبراء الخمس للتجارة في جمهورية البندقية، الذي حكم على القبطان البندقي كابارازولو بالسجن سبعة أشهر [3].

وقد وقعت تونس في سنة 1749م مع توسكانيا معاهدة سلم وتجارة. وفي نفس العام هاجم القراصنة التونسيون سفينة بندقية في المياه الإقليمية التوسكانية، بقيادة القبطان البندقي زامبيلا Zambella. ونتيجة لهذ الأعمال بدأ مجلس الشيوخ يفكر في مشروع لعقد معاهدة سلم مع تونس منذ سنة 1751م، وستكون أول مهمة لتنفيذه في سنة 1753م؛ إذ أرسلت البندقية روزاليم، للتفاوض مع تونس بشأن معاهدة سلم، لكن المحاولة لم تنجح، بسبب معارضة القراصنة التونسيين واليهود الذين كانوا يسيطرون على التجارة في الإيالة[4].

ذلك أن مجلس الحكماء الخمس قرر عقد معاهدات مع الدول المغاربية، بعد فشل السلطان العثماني في إجبارها على توقيع اتفاق مع الجمهورية. فقرر مجلس الحكماء التفاوض مباشرة مع كبار المسؤولين فيها. وكلف نيكولا روساليم Nicolas Rosalem، الذي كان يشغل منصب قنصل للبندقية بأزمير، بالتوجه إلى الجزائر، ثم تونس، وطرابلس[5].

(1) المصدر نفسه .
(2) نفسه ،ص 216 .
(3) A Sogerdoti: opcit, p 286.
(4) Ibid, pp 287 - 293.
(5) محي الدين التبيني : ،المرجع السابق ،ص 310 .

4. معاهدة تونس مع البندقية في سنة 1763:

أبرمت إيالة تونس مع جمهورية البندقية معاهدة سلام في سنة 1763م، وذلك لحماية الملاحة والتجارة بينهما، ووقعت من طرف المفاوض قائتانو جرفازوني، الوزير المفوض لحكومة البندقية[1].

وكان جرفازوني Gaetano Geruasone توجه في سنة 1762م في مهمة إلى الجزائر لتوقيع معاهدة سلام، وافق الداي على إبرام معاهدة مع الجمهورية، ووعده بإرغام باي تونس على عقد معاهدة مع البندقية مقابل 25000 ريال. وفي شهر ماي من سنة 1763م عاد جرفازوني مرة أخرى إلى المنطقة، بعد أن كلفه مجلس شيوخ البندقية لعقد معاهدات مع الإيالات المغاربية الثلاث، بدأ جرفازوني بالجزائر فأبرم معها معاهدة سلام، ثم توجه إلى تونس حيث تمكن من إبرام معاهدة سلام مع الباي في 1سبتمبر من سنة 1763م، وقد تناولت المعاهدة قضايا الملاحة البحرية والتجارية في البحر المتوسط، وحقوق رعايا الطرفين، وعدم ممارسة القرصنة ضد بعضهما الفصل3، بالإضافة إلى التمثيل القنصلي للجمهورية بتونس وحقوق القنصل البندقي، والامتيازات التي منحت له الفصلان 16و17، بالإضافة إلى معاملة أعداء الطرفين الفصل9 ، وقضية المياه الإقليمية للطرفين الفصل 23[2].

وطبقا لمشروع سنة 1751م، مع إلحاق بند سري من أهم ما جاء فيه؛ أن جمهورية البندقية ملزمة بدفع مرة واحدة للإيالة التونسية قيمته 20000 ريال، وبعض الهدايا. وقد ترك جرفازوني في تونس من أجل القيام بمصالح البندقية السيد جيوفاني قازوGiovanni Gazzo، طبيب الباي التونسي علي باي، والذي رسّم فيما بعد سفيرا للجمهورية في تونس[3]. لقد كانت جمهورية البندقية هي المستفيد الأول من المعاهدة فقد ضمنت حماية مصالحها التجارية، ومصالح رعاياها عن طريق حصولها على تمثيل قنصلي في تونس، وكانت هذه المعاهدة الأولى بين إيالة تونس وجمهورية البندقية في القرن 18م، إن لم نقل خلال العصر الحديث.

---

(1) المعاهدة التونسية -البندقية الموقعة بتاريخ 1 سبتمبر من سنة 1763م / 22 صفر من سنة 1177ه ،والمعاهدة تم توقيعها من طرف علي باي والوزير المفوض لحكومة البندقية قائتالو جرفازوني ،وبنود المعاهدة مكتوبة باللغتين التركية والإيطالية ،وهي تتكون من 23 بندا مست قضايا الملاحة البحرية والتجارة بين الطرفين .والمعاهدة مصنفة في السلسلة التاريخية بالأرشيف الوطني التونسي ،ضمن الصندوق 247 ،الملف 647 . ينظر الملحق رقم :01.

(2) معاهدة سنة 1763م بين تونس والبندقية ، ينظر الملحق رقم :01.

(3) Alphonse Rousseau: Annales Tounisiennes ou aperçu sur la Régence de Tounis, édition Bouslama , Tounis 1980, p 166.

5. علاقات تونس السياسية والتجارية مع البندقية ما بعد سنة 1763:

وصلت إلى تونس في نهاية سنة 1764م بارجتان بندقيتان تحت إمرة الكونت بوروفيك Borowik من أجل تسليم وثائق المصادقة على معاهدة السلم، التي أبرمت بين البندقية وتونس. تقدمت السفينتان البندقيتان نحو مرسى حلق الوادي، وصادف ذلك وجود بارجة حربية فرنسية بقيادة السيد دو شابرت de Chabert، وقد رغب الباي في معاملة المبعوث البندقي وقائد البحرية الفرنسية على قدم المساواة، لكن تحت تأثير القنصل الفرنسي دو سيزيو، لم يحي المبعوث البندقي إلا بسبعة طلقات مدفع،كما أنه قام بنزع الحذاء ،وقبل يد الباي عند مقابلته الرسمية للباي[1].

وحسب مصادر غربية أنه خلال الفترة 1764م - 1765م سلَّح مجلس الشيوخ أسطولا، وأرسله إلى شمال أفريقيا، حاولت السفن البندقية قنبلة كل من تونس، وطرابلس، والجزائر، لكن بدون جدوى، لذلك بدأت المفاوضات بينها وبين الإيالات من أجل عقد السلام خلال هذه الفترة (1764 - 1765)، لكن رغم ذلك فإن معاهدات السلام مع الدول المغاربية لم تقدم أية ثقة، فمهما كانت شروطها إيجابية، والتي تتعلق بالتجارة أو الملاحة البحرية، إلا أنها كانت تخرق بدون أي حرج من طرف البلدان المغاربية، في كل مرة عندما تكون الفرصة سانحة[2].

وفي سنة 1766م قامت البندقية بحملة بحرية ضد طرابلس، لكن تونس والجزائر لم تبد أية قلق منها، لذلك قررت البندقية حماية تجارتها، فأرسل مجلس الشيوخ الأميرال أنجلو إيمو Angélo Emo من أجل مهاجمة القراصنة وضربهم؛ بسبب عدم احترامهم للسلم. فقصف موانئ بنزرت، وسوسة، وحلق الوادي، ثم وسع جولاته البحرية من مضيق جبل طارق إلى الوطن القبلي Cap Bon، وألحق بدول شمال أفريقيا خسائر كبيرة، واستمر هذا الوضع ثلاث سنوات متتالية. زال قلق التجار البنادقة، بسبب تسليح الأسطول البحري، ولكن بسبب التكاليف الباهظة، لذلك أمر مجلس الشيوخ الأميرال أنجلو للعودة لاقتراح السلم، والعودة لشروط القديمة للدولة العثمانية، من أجل الحصول على السلم مع البلدان المغاربية، بعد فشل أسلوب القوة[3]. وبذلك عادت العلاقات سلمية بين الطرفين.

وتوترت العلاقات بين الطرفين في سنة 1781م بسبب استئجار تجار تونسيين لسفينة بندقية أخذوها من مدينة الإسكندرية، ليعودوا بها إلى تونس، وصادف هذا انتشار وباء الطاعون، الذي تفشى بين الركاب ومات بعضهم. وعند وصول السفينة إلى ميناء صفاقس

(1) Ibid.
(2) M.Léon Galibert: Hstoire de la République de Venise ,furne et C .libraires éditeur ,Paris 1854 ,p p 453 - 454.
(3) Ibid.

لـم يسـمح لقائدهـا بدخـول الميناء، وتـم تزويـده بالمؤونـة التـي تحتاجهـا السـفينة، وأمـر قائـد السفينة بالتوجـه إلـى حلـق الـوادي، ويتـرك أمـر استقباله للبـاي، لكـن قبطـان السـفينة توجـه إلـى جزيـرة مالطـة عـوض حلـق الـوادي[1].

وقـد رفضـت الحكومـة المالطيـة دخـول السـفينة، وسـبب تفاقـم الوضـع الصحـي لـركاب السفينة سمح لهم بالنـزول للجزيـرة .ثـم قامـت سـلطات مالطـة بحـرق كل البضائـع التـي كانـت علـى متـن السـفينة، التـي هـي ملـك التجـار التونسـيين، وبعـد انتهـاء فتـرة الحجـر الصحـي، رجـع التجـار التونسـيون إلـى تونـس، ورفعـوا دعـوة قضائيـة ضـد القبطـان البندقـي، الـذي اتهمـوه بأنـه السـبب فـي الكارثـة التـي حلـت بهـم وبتجارتهـم، لأنـه توجـه بهـم إلـى جزيـرة مالطـة بـدل التوجـه إلـى ميناء حلـق الـوادي، فكاتـب علـي بـاي مجلـس شـيوخ جمهوريـة البندقيـة، مـن أجـل المطالبـة بتعويـض لرعايـاه، لكـن طلبـه رفـض ممـا أدى إلـى توتـر العلاقـات بيـن الطرفيـن[2]. وتشـير مصـادر أخـرى إلـى أن القنصـل البندقـي فـي البـلاط التونسـي، جـون بابتسـت قـوزو Jean Baptiste Gazzo اتصـل بالبـاي التونسـي علـي بـاي، مـن أجـل إرسـال سـفارة إلـى البندقيـة للتفـاوض بشـان القضيـة، لكنهـا اسـتمرت حتـى وفـاة البـاي دون تحقيـق نتائـج[3].

كانـت علاقـات تونـس التجاريـة والتجـار البنادقـة وطيـدة ؛فقـد كانـت تدخـل إلـى ميناء تونـس 300 سـفينة تجاريـة سـنويا؛ منهـا 70 سـفينة بندقيـة. ويصـدر التونسـيون إلـى البندقيـة الزيـوت، والشـوفان، والصـوف، والعسـل، والجلـود، والشـمع، والطاغيـة الحمـراء، ويسـتوردون منهـا أغطيـة الحريـر، والصـوف، والزجـاج، والـورق، والخشـب، وصفائـح الحريـر. وقـد كان التجـار البنادقـة يدفعـون كرسـوم جمركيـة 5%، والفرنسـيين 3%، وأمـم أخـرى 11 % [4]. وكان هنـاك فنـدق البندقيـة بتونـس؛ وهـو نـوع مـن المكتـب التجـاري، يسـتقر فيـه التجـار البنادقـة، وكان وثيـق الصلـة ودائـم التنسـيق والتحـادث مـع حمـودة باشـا[5].

6. الحرب بين تونس وجمهورية البندقية سنة 1784:

لقـد أسـهمت الحـرب بيـن جمهوريـة البندقيـة والإيالـة التونسـية، والتـي اسـتمرت ثمانـي سـنوات (1784 - 1792)، فـي حـرص حمـودة باشـا علـى تنميـة قـدرات تونـس العسـكرية،

(1) حسن حسني : خلاصة تاريخ تونس ،تقديم وتحقيق :حمادي الساحلي ، ط3 ،دار الجنوب للنشر ،تونس 1993م ،ص 156.

(2) نفسه ،ص 157.

(3) Pierre Grandchamp :une Relation Vénitienne de l'année 1784 sur les Régences Tounis ,Alger ,et Tripoli ,imprimerie J.aloccio ,Tounis 1932 ,p 2 .

(4) Ibid ,p 4 .

(5) عبد الجليل التميمي : دراسات ووثائق في التاريخ المغاربي في العصر الحديث ، منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات ، تونس 1999 ، ص 128 .

وأثبتت تفوق الأسطول الحربي التونسي على غيره، باعتراف الدول الغربية الأوربية[1]. وإن كانت الحرب بين تونس والبندقية بدأت في 22 جانفي من سنة 1784م بصبغة دينية في نظر الأهالي، فإنها انتهت في 2 ماي من سنة 1792م [2]. بشعور شعبي إلى كونها حربا استهدفت الدفاع عن مصالح البلاد التونسية وسيادتها. وقد شارك الأهالي خاصة منهم سكان المدن الساحلية التونسية؛ ذوي المصالح التجارية مع الخارج، بحماسة شعبية ملحوظة في قتال البنادقة[3].

وقد أوردت المصادر التونسية أسباب تلك الحرب ووقائعها: (في سنة 1204ه وقعت الأسباب المفضية لحرب الفنسيان، وذلك أن تجارا من تونس حملوا سلعهم في مركب فنسيان من الإسكندرية إلى تونس، فوقع في أهل المركب الوباء، فدخل الرايس بهم إلى جزيرة مالطة، وأنزل السلع بها، فصدر الحكم من نظار الكرنتينة) [4](42). وتضيف تلك المصادر قائلة: (...ثم قدموا لتونس ورفعوا أمرهم للسلطان - يقصد حمودة باشا- فدعا وكيل البلنسيان بتونس وطلب منه ثمن بضائع المسلمين. فلما وقفت عليه الحجة استمهل لرد الجواب لبلاد البلنسيان، وكتب لهم بذلك ...)[5].

طالب حمودة باشا من البندقية بتعويضات قيمة الحمولة؛ المقدرة ب 4000 ريال بندقي، دون أن يضغط عليها، لكن هذه الأخيرة تماطلت في الرد عليه، وأرسلت أسطولا حربيا إلى ميناء حلق الوادي في سنة 1783م؛ والمكون من بارجة حربية مزودة بأربعة وستين مدفعا، وفرقاطتين بقيادة القائد كيريني André Quirini، الذي جاء لشرح أسباب عدم استجابة مجلس شيوخ الجمهورية لمطلب التعويضات، ولاستعراض القوة العسكرية من أجل إرغام الباي عن التراجع عن مطالبه، لكن الباي حمودة باشا رد على مجلس شيوخ الجمهورية، برسالة شديدة اللهجة ؛حدد فيها مدة دفع التعويضات المقدرة ب14000 ريال بستة أشهر[6]. وطالب بتعويض الأضرار التي ألحقها البندقيون ببعض بالتجار التونسيين في سنة 1781م، ولم تسفر المباحثات المطولة بين الجانبين عن أي نتيجة تذكر[7]. إذ إن البنادقة استمروا في

(1) نبيهة السلطاني العبيدي : العوامل المؤثرة في سياسة حمودة باشا العسكرية ، في الكراسات .التونسية ،العدد 205 - 206، تونس 2008 ،ص 120 .

(2) عبد الحميد هنية : تونس العثمانية بناء الدولة والمجال من القرن السادس عشر إلى منتصف القرن التاسع عشر ، منشورات تبر الزمان ، تونس 2012 ،ص 204 .

(3) رشاد الإمام : سياسة حمودة باشا الحسيني ، في المجلة . التاريخية .المغربية ،مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات ،العدد 6، تونس 1976 ،ص 112 .

(4) ابن أبي الضياف : إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الزمان ، 3ج ، ط2 ، الدار التونسية للنشر ، تونس 1977 ،ج2 ،ص 20 .

(5) المصدر نفسه ،ص 21 .

(6) Henri Cambon :Histoire de la Régence de Tounis préface de Vice-Amiral lacaze de l'Académie Francaise ,édition Berger - levrault ,Paris 1948 ,p 79 .

(7) عبد الجليل التميمي : المرجع السابق ،ص 128 .

التسويف؛ فتعكرت العلاقات بين الطرفين، وزاد في ذلك التعكير حدوث أعمال استفزازية عدائية أخرى، قام بها أسطول البندقية ضد الحمولات التجارية التونسية؛ من أهمها إغراقه لسفينة بندقية عليها بضاعة تونسية، وعدم سماح القبطان البندقي للتونسيين بإنقاذها. فأصبح حمودة باشا يطالب البندقية بتعويض مضاعف للخسائر التي أصابت التونسيين[1].

في حين تشير مصادر أخرى إلى إرسال كيريني André Quirini في مهمة سلام إلى تونس، والذي انطلق من البندقية في 22 جويلية من سنة 1783م، ووصل إلى ميناء حلق الوادي في 10 أوت وحيى بـ21 طلقة مدفعية، ورد بمثلها .وفي 11 أوت زار القائد البندقي الباي في قصره بباردو، ثم زار الوزير مصطفى خوجة، لكنه فشل في تسوية المشكل القائم بين الطرفين، فغادر تونس في شهر نوفمبر. ثم عاد مرة أخرى في 5 جانفي من سنة 1784م، لكنه لم يستطع حل المشكل مع تونس، وقد أرجع ذلك إلى تدخل بعض القوى الأوربية التي كانت تغار من التجارة البندقية في الإيالة. لذلك توجه القائد كرينيي إلى البندقية في 7 فيفري، وفي 13 مارس قرر مجلس السيناتو البندقي le Sénat، التصويت ب195 صوتا مقابل 4 لصالح إرسال حملة ضد باي تونس، والتي كانت بتوجيه من القائد أنجلو إيمو 47[2] (Angelo Emo).

وأمام امتناع البندقية المتواصل عن إجابة مطالب الباي دفع ذلك حمودة باشا الحسيني إلى إعلان الحرب على جمهورية البندقية في 17جانفي من سنة 1784م، وتم ذلك بدون دراسة انعكاساتها الاقتصادية والعسكرية والسياسية على البلاد التونسية، حسب بعض المصادر[3]. في حين ترى مصادر أخرى أن الباي اتخذ كل الإجراءات الدفاعية اللازمة في الموانئ التونسية: حلق الوادي، وسوسة، وبنزرت، وموانئ تونسية أخرى. وأعلن الحرب على الأسطول البندقي العامل في البحر المتوسط، وأمر القراصنة التونسيين بالاستيلاء على سفن البندقية [4].

وقد أسرع دوق البندقية ومجلس شيوخها بإيفاد الأميرال أنجلو أرمو Anjo Armo (إيمو أنجلو)؛ الخبير بشؤون الإيالات العثمانية إلى تونس، قصد متابعة المسالة والدخول في محادثات مع حمودة باشا لحل الخلاف. غير أن تصلب الجانبين، زاد في تعكير مناخ الريبة بينهما، وأدى إلى فشل تلك المحادثات [5]. ذلك أن القبطان الجديد للأسطول البندقي إيمو Emo لما وصل في صائفة سنة 1784م إلى ميناء تونس، ولم يكن أحد يعرف إن كان

(1) رشاد الإمام : سياسة حمودة باشا في تونس 1782م - 1814م ، أطروحة دكتوراه قدمت لدائرة التاريخ ،الجامعة الأمريكية ، بيروت 1971 ،منشورة ،ص 374 .

(2) Pierre Grandchamp :opcit ,pp 2 - 7 .

(3) عبد الجليل التميمي : المرجع السابق ،ص 128 .

(4) رشاد الإمام : المرجع السابق ،ص 374 .

(5) عبد الجليل التميمي : المرجع السابق ،ص 129 .

مجيء القبطان البندقي للمفاوضات، أو للحرب. غير أن الباي اغتنم تلك الفرصة وقدم لإيمو اقتراحات جديدة بواسطة قنصل البندقية بتونس، ولم يقبلها القبطان، فأعلمه الباي حمودة باشا بأنه سيتابع الحرب، حتى تحصل تونس على تعويض مناسب لخسائرها. عند ذلك توجه الأسطول البندقي إلى مدينة سوسة، وقصفها لمدة ثمانية أيام، قتل خلالها رجال من الجانبين، وتهدم ثلاثون بيتا في المدينة. ثم رجع الأسطول البندقي إلى البندقية لقضاء فصل الشتاء [1]. في حين تشير مصادر أخرى إلى أن عمليات القصف المكثف والمنظم، استهدفت موانئ تونس وسوسة وخاصة صفاقس؛ إذ ألحقت الخسائر العديدة بالأهالي أنفسهم[2].

وفي العام التالي عاد الأسطول البندقي في يوم 19 جويلية من سنة 1785م، وقصف مدينة سوسة للمرة الثانية لكن بدون جدوى. وفي 13 أوت توغل جنوبا؛ فقصف صفاقس ولم ينجح الهجوم. وبعد ذلك رجع الأسطول في يوم 28 سبتمبر، وقصف ميناء حلق الوادي، لمدة ثلاثة أيام لكن بدون جدوى، ثم انسحب وانقطعت أخباره. وفي سنة 1786م عاود الكرة، لكن القبطان إيمو وجد أن دفاع تونس مازال قويا، وتصلب الباي كذلك؛ ولهذا شعر إيمو بعدم نجاح مهمته، فكتب إلى حمودة باشا عن طريق القنصل البندقي، بوجوب قبوله لمطالب البندقية، وإلا هدم كل حصون حلق الوادي فكان جواب الباي؛ أن الصلح في دفع البندقية كل خسائر تونس، وأنه إذا هدمت حصون حلق الوادي، فستكون البندقية مجبرة على إعادة بنائها[3].

نفذ القبطان البندقي إيمو تهديده، وبدأ بقصف حصون حلق الوادي، غير أن الوزير الأول مصطفى خوجة تدخل بين القبطان وحمودة باشا العنيدين، وأوقف القصف وفتحت مفاوضات جديدة. وفشلت المفاوضات لمطالبة الباي بتعويض قدره أربعة أضعاف ما كان يطال به في الأول (من 14 ألف محبوب إلى 60 ألف محبوب). عندئذ انتقل القبطان إيمو وقصف مدينة صفاقس، ثم توجه شمالا وقصف مدينة بنزرت، التي ألحق بها خسائر كبيرة. وبعد ذلك توجه الأسطول جنوبا وقصف مدينة سوسة في 24 سبتمبر من سنة 1786م، لكن عمليات القصف والخسائر لم تؤثر في موقف حمودة باشا الذي طالب البندقية بتعويض قدره مائة ألف محبوب[4].

(1) رشاد الإمام : المرجع السابق ،ص 375 .
(2) عبد الجليل التميمي : المرجع السابق ،ص 129 .
(3) رشاد الإمام : المرجع السابق ،ص ص 375 - 376 .
(4) المحبوب عملة تونسية ذهبية خلال العهد العثماني ،يزن المحبوب خلال هذه الفترة حوالي 3.5 غرام ،يسميها الأوربيون sequins ،للاطلاع على السكة التونسية ،وأنواع النقود التونسية .ينظر :هلا بقسماطي ماسني : دار السكة التونسية في العهد الحسيني 1705 - 1881 ،دراسة للحصول على شهادة الكفاءة في البحث ،إشراف :البشير التليلي وإبراهيم شيوح ،كلية الآداب والعلوم الإنسانية ،الجامعة التونسية ،تونس 1978 .

7. معاهدة الصلح بين تونس وجمهورية البندقية في سنة 1792:

لجأ حمودة باشا أخيرا إلى التفاوض قصد إبرام السلم مع البندقية ،على إثر ظهور بعض المستجدات ،التي طرأت على الساحة السياسية المتوسطية والمغاربية، ويتمثل ذلك أولا في وفاة عدو حمودة باشا اللدود الأميرال أيمو Emo بمالطة، وثانيا تهديد إنكشارية الجزائر بالتدخل في تونس، وقد تغلب المنطق والواقعية على حمودة باشا، إذ وبعد مباحثات بين القائد تومازو كوندالمر Tomaso Condalmer عن البندقية، وحمودة باشا، توصل الطرفان في 18 ماي من سنة 1792م إلى إبرام معاهدة سلم[1]. والتي تكونت من 24 بندا (فصلا)، وعالجت العديد من القضايا ومن خلال قراءتنا لبنود معاهدة السلم التونسية البندقية، تتبين لنا العديد من المعطيات حول العديد من القضايا، منها:

- تحقيق السلم الثابت والصادق بين الإيالة والجمهورية، في جميع أراضي الطرفين، وسفن أساطيلهما الحربية والتجارية، والحفاظ على مصالح جميع رعاياهما، ورد ذلك في البند الأول.

- أمر حمودة باشا رجال ديوانه بالتوجه إلى دار القنصل البندقي بتونس؛ قصد رفع العلم البندقي، مع ما يستوجب ذلك من احترام وتقدير؛ وهو مالم يحدث قبل ذلك في عهد أي من البايات المراديين أو الحسينيين، ويظهر ذلك جليا في البند الرابع. أما البندان السادس والعاشر فقد منحا للسفن البندقية الأفضلية في المعاملة في الموانئ التونسية بالمقارنة مع السفن الأجنبية الأخرى.

- كما نصت المعاهدة على تنسيق الطرفين فيما يتعلق بالغنائم المتأتية من الاستيلاء على السفن المعادية وبيعها بالإيالة والبندقية، ورد ذلك في البند الرابع عشر. كما عالجت المسائل المتعلقة بتسوية إرث، الذين يتوفون في كلا البلدين، والإجراءات القضائية عند الخلاف بين التونسيين والبندقيين في الإيالة التونسية.

- بالإضافة إلى مبلغ الرسوم الجمركية التي يقدمها البنادقة، وحيث يتم تفضيلهم عن غيرهم من الدول الأخرى. والعناية والاستقبال الحار الذي يجب أن تخصص، وتحظى به السفن البندقية في الموانئ التونسية، والعكس بالعكس. كما سمح للقنصل البندقي بزيارة الإيالة بكل أمن وطمأنينة، كما تم إلغاء كل رسم أو هدية عند تنصيب القنصل أو تغييره، البند 22.

- كما حددت المعاهدة أيضا من خلال البند 23 المجال الجغرافي البحري للبندقية بثلاثين ميلا، كما حددت مجال المياه الإقليمية التونسية بنفس المسافة، حيث لا يستطيع القراصنة التونسيين ممارسة القرصنة ضد سفن البندقية أو أصدقائها والتصرف فيها ببيع الغنائم، والعكس بالعكس.

(1) عبد الجليل التميمي : المرجع السابق ،ص 129 .

- كما عالج البند 21 نقطة أساسية تتعلق بسماح الإيالة التونسية للقنصل البندقي بممارسة دينه بحرية، وحقه في الحصول على ضرورياته الدينية. لكن لم تشر المعاهدة إلى التمثيل التونسي أو للقنصل التونسي في البندقية. كما أن القارئ لنص المعاهدة يلاحظ عدم الإشارة إلى السلطان العثماني، حيث لم تقع الإشارة إليه بتاتا، وهذا ما يدل على الاستقلال الواقعي الذي كانت تتمتع به تونس. خلال العهد العثماني وبالتحديد مع نهاية القرن 18م[1]. وكانت هذه آخر معاهدة بين الطرفين.

وقد تواصلت العلاقات سلمية بين الإيالة والجمهورية، خلال الفترة من 1792م إلى سنة 1797م، وحققت المعاهدة بين الطرفين هدفها الأساسي في تحقيق السلم [2]. أما تجاريا فقد تواصلت العلاقات التجارية متينة بينهما، ودليل ذلك أن التجار البنادقة في تونس كان لهم دور بارز في وظيفة رجال القوافل التجارية [3]. وبذلك انتهت مرحلة من العلاقات السياسية والتجارية بين الطرفين خلال القرن 18م.

الخاتمة: مما سبق يمكن القول:

- إن العلاقات بين تونس وجمهورية البندقية قديمة، سبقت العصر الحديث فهي بذلك متميزة، لكن بتغير الظروف خلال العصر الحديث، تغيرت طبيعة هذه العلاقات، ذلك أن كل طرف أصبح له ظروفه الخاصة، فتونس أصبحت إيالة عثمانية، في حين البندقية انضوت تحت التحالف المسيحي المعادي للمسلمين.

- تميزت العلاقات بين تونس وجمهورية البندقية في الفترة ما قبل القرن 18م؛ بالعداء المستمر والذي غلب عليه نشاط القرصنة المتبادلة، وتفسير ذلك أن علاقات الطرفين ارتبطت بالصراع العثماني-البندقي في البحر المتوسط، ومع نهاية القرن 17م ستتجه العلاقات بين تونس والبندقية إلى السلمية بعد توقيع معاهدة بين الدولة العثمانية والبندقية في سنة 1699م.

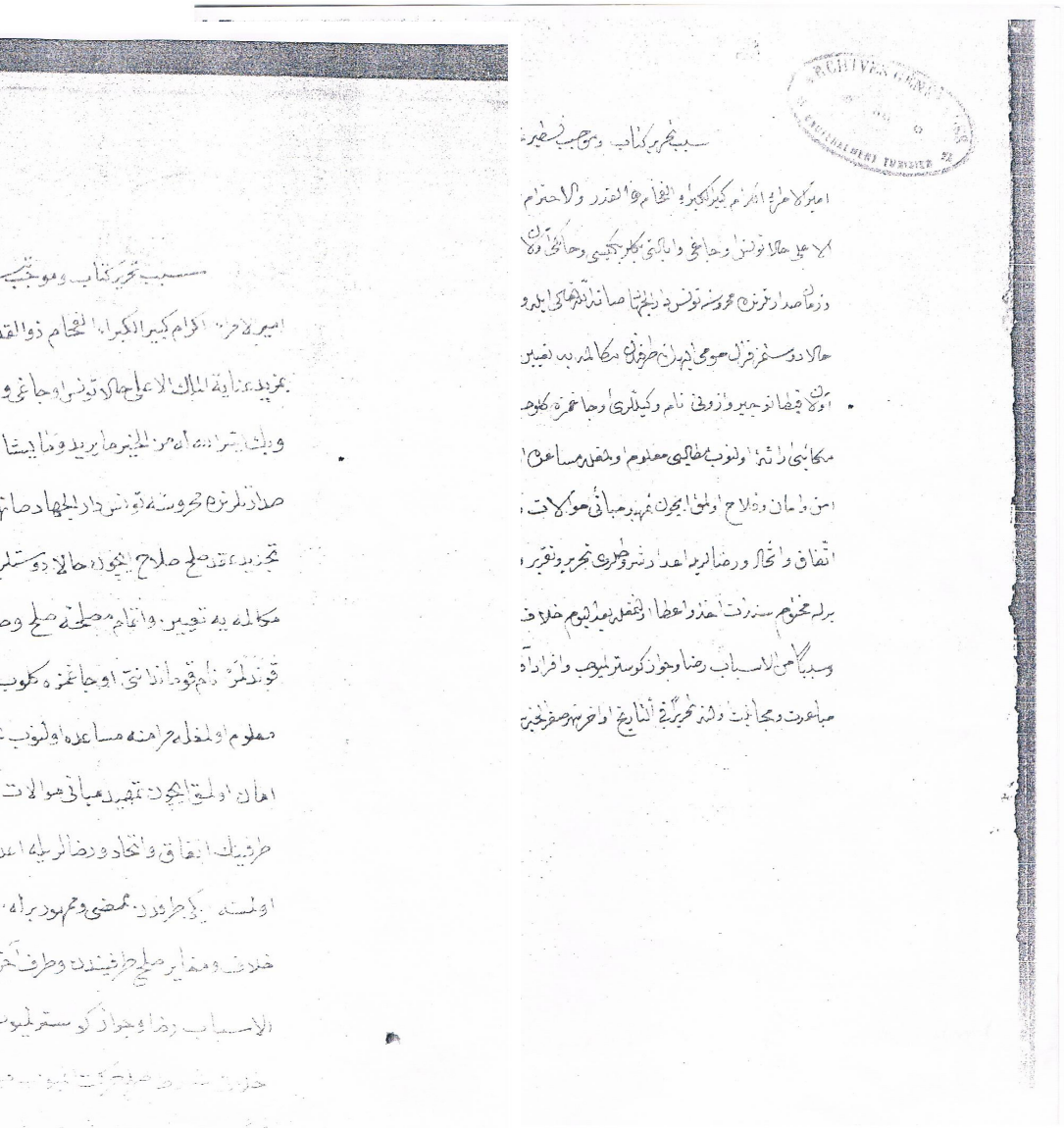
(1) المعاهدة التونسية -البندقية الموقعة بتاريخ 18 ماي من سنة 1792م / 27 رمضان من سنة 1206ه، والمعاهدة تم توقيعها من طرف حمودة باشا والقائد البندقي تومازو كوندالمر ،وبنود المعاهدة مكتوبة باللغتين التركية والإيطالية ،وهي تتكون من 24 بندا مست قضايا الملاحة البحرية والتجارة بين الطرفين ،وحقوق رعايا البلدين .والمعاهدة مصنفة في السلسلة التاريخية بالأرشيف الوطني التونسي ،ضمن الصندوق 247 ،الملف 647 .ينظر الملحق رقم :02 .

(2) البند الأول من معاهدة سنة 1792 بين تونس والبندقية .ينظر الملحق رقم :02 .

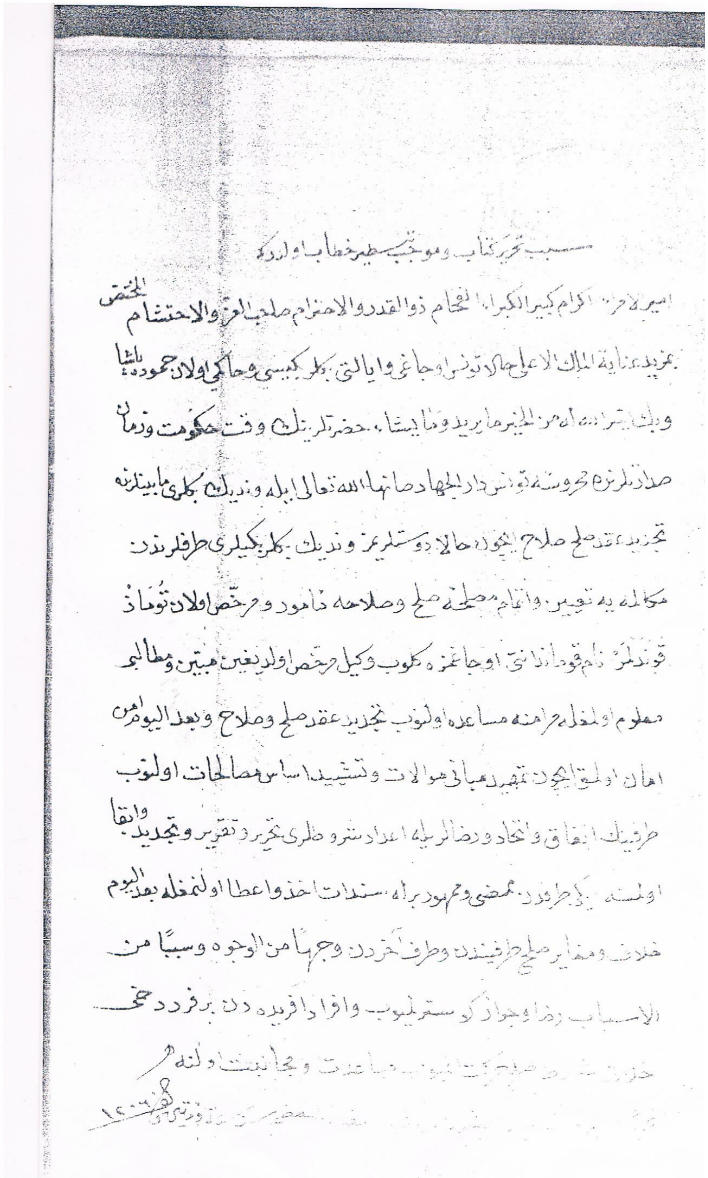
(3) لوسيت فالنسي : المغرب العربي قبل سقوط مدينة الجزائر 1790 - 1830 ،ترجمة :إلياس مرقص ،ط1 ،دار الحقيقة للطباعة والنشر ،بيروت 1980 ،ص 80

- حاولت جمهورية البندقية طيلة النصف الأول من القرن الثامن عشر؛ عقد اتفاقيات ومعاهدات مع الإيالة التونسية، لكنها فشلت في ذلك، لذلك ميز نشاط القرصنة المتبادلة علاقات الطرفين، التي اتسمت بالعدائية خلال النصف الأول من هذا القرن.
- بعد عدة محاولات توصل الطرفان إلى عقد اتفاقية في سنة 1763م، والتي تعتبر أول اتفاقية سلام بين الطرفين خلال العصر الحديث.
- سرعان ما عادت العلاقات عدائية بين تونس وجمهورية البندقية، بل تطورت في سنة 1784م إلى إعلان الحرب بين الطرفين، والتي دامت ثمانية سنوات أثبتت الجمهورية من خلالها قوتها العسكرية، بينما صمدت تونس والتي بينت مدى قوتها.
- انتهت بتوقيع معاهدة سلام وتجارة في سنة 1792م، لتستمر علاقات الإيالة التونسية وجمهورية البندقية سلمية حتى نهاية القرن الثامن عشر، أي حتى سقوط الجمهورية في يد نابليون.

الملحـق رقـم 01: الصفحـة الأولـى مـن معاهـدة 1763م بيـن تونـس وجمهوريـة البندقيـة بالعثمانيـة.



الملحق رقم 02: الصفحة الأولى من معاهدة 1792م بين تونس وجمهورية البندقية بالعثمانية.



قائمة المصادر والمراجع:

المراجع العربية:

التر، سامح (1989). الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية (ترجمة محمود علي عامر). دار النهضة العربية للطباعة والنشر.

أوغلي، خليل ساحلي (2000). من تاريخ الأقطار العربية بحوث ووثائق وقوانين. مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة.

الإمام، رشاد (1971). سياسة حمودة باشا في تونس 1782-1814 [أطروحة دكتوراه منشورة، الجامعة الأمريكية].

الإمام، رشاد (1976). سياسة حمودة باشا الحسيني. المجلة التاريخية المغربية (مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات)، 6.

باي، المختار (2009). حسين بن علي مؤسس الدولة الحسينية (ترجمة البشير بن سلامة). الأطلسية للنشر.

بايسونال، أندريه (2003). الرحلة إلى تونس سنة 1724 (ترجمة وتحقيق محمد العربي السنوسي). مركز النشر الجامعي.

البشروش، توفيق (1992). جمهورية الدايات في تونس 1591-1675. مجموعة أيام الناس، شركة أوربيس.

التبيني، محيي الدين (2004-2005). المصادر الوثائقية لدراسة العلاقات بين إيالة تونس والمدن – الدويلات الإيطالية خلال الفترة الحديثة *(1861-1748)* [رسالة ماجستير غير منشورة]. إشراف:أ/بو بكر الصادق. كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية. جامعة تونس الأولى.

التميمي، عبد الجليل (1999). دراسات ووثائق في التاريخ المغاربي في العصر الحديث. منشورات مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات.

حسني، حسن (1993). خلاصة تاريخ تونس (تقديم وتحقيق حمادي الساحلي، ط3). دار الجنوب للنشر.

ابن أبي الضياف (1977). إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الزمان (ط2، ج3)، الدار التونسية للنشر.

قاسم، أحمد (2004). إيالة تونس العثمانية على ضوء فتاوي ابن عظوم 1574-1600 (تقديم عبد الجليل التميمي). مؤسسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات.

القيرواني، ابن أبي دينار محمد بن أبي القاسم الرعيني (1286هـ/1870م). المؤنس في أخبار إفريقية وتونس. المطبعة التونسية.

العبيدي، نبيهة السلطاني (2008). العوامل المؤثرة في سياسة حمودة باشا العسكرية. الكراسات التونسية، 205 و206.

غطاس، عائشة (1993). المعاهدة الجزائرية البندقية. مجلة الدراسات التاريخية. معهد التاريخ، جامعة الجزائر، 7.

فالنسي، لوسيت (1980). المغرب العربي قبل سقوط مدينة الجزائر 1790-1830 (ترجمة إلياس مرقص). دار الحقيقة للطباعة والنشر.

فيرو، شارل (1994). الحوليات الليبية من الفتح العربي حتى الغزو الإيطالي (ترجمة وتحقيق وتقديم محمد عبد الكريم الوافي، ط3). منشورات جامعة قاريونس.

ماسني، هلا بقسماطي (1978). دار السكة التونسية في العهد الحسيني 1705-1881 [دراسة للحصول على شهادة الكفاءة في البحث]. كلية الآداب والعلوم الإنسانية. الجامعة التونسية.

المؤذن، عبد الرحمان وبنحادة عبد الرحيم (2003). العثمانيون والعالم المتوسطي مقاربات جديدة. منشورات كلية الآداب والعلوم الإنسانية.

المحامي، محمد فريد بك (1988). تاريخ الدولة العلية العثمانية (تحقيق: إحسان حقي، ط2). دار النفائس.

المعاهدة التونسية -البندقية الموقعة بتاريخ 1 سبتمبر من سنة 1763م /22 صفر من سنة 1177هـ. ينظر الملحق رقم: 1. والمعاهدة مصنفة في السلسلة التاريخية بالأرشيف الوطني التونسي، ضمن الصندوق 247، الملف 647.

المعاهدة التونسية - البندقية الموقعة بتاريخ 18 ماي من سنة 1792م / 27 رمضان من سنة 1206هـ. والمعاهدة مصنفة في السلسلة التاريخية بالأرشيف الوطني التونسي، ضمن الصندوق 247، الملف 647. ينظر الملحق رقم: 2.

مقديش، محود (1988). نزهة الأنظار في عجائب التواريخ والأخبار (ترجمة علي الزواري ومحمد محفوظ، ط2). دار الغرب الإسلامي.

هنية، عبد الحميد (2012). تونس العثمانية بناء الدولة والمجال من القرن السادس عشر إلى منتصف القرن التاسع عشر . منشورات تبر الزمان.

وولف، جون ب (1986). الجزائر و أوربا (1500-1830) (ترجمة وتعليق أبو القاسم سعد الله). المؤسسة الوطنية للكتاب.

المراجع الأجنبية:

Sogerdoti A. (1957). *Venise et les régences d'Alger, Tounis et Tripoli (1699-1760. Revue Africane*, *101*, pp 273-296.

Rousseau A. (1980). *Annales Tounisiennes ou aperçu sur la Régence de Tounis*. édition Bouslama.

Cambon, H. (1948). *Histoire de la Régence de Tounis préface de vice-amiral lacaze de l'académie Francaise.* Édition Berger –levrault.

Léon G. M. (1854). *Hstoire de la république de venise*. Furne et C. libraires éditeur.

Grandchamp, P. (1932). *Une relation Vénitienne de l'année 1784 sur les régences Tounis*. Imprimerie J. aloccio.

الترجمة الصوتية لمصادر ومراجع اللغة العربية: Romanization Arabic References:

al-tr sāmaḥa 1989). al-ʾtrāk al'uthmāniyyūna fī ʾifrīqyā al-shamāliyyati tarjamata maḥmūda 'aliyya 'āmira dāra al-nahḍati al'arabiyyati lil-ṭibā'ati wa-al-nashri

ʾawaghulliyyun khalīla sāḥilī 2000). min tārīkhi al'aqṭāri al'arabiyyati buḥwthun wawathāʾiqu waqawānīnu markazu al'bḥāthi lil-tārīkhi wa-al-funūni wa-al-thaqāfati

al'imāmu rashāda 1971). sīāsata ḥammūdati bāshā fī tūnisi 1782- 1814[ʾuṭrwḥata duktwrāhi manshūrati aljāmi'ata al'amrīkiyyata

al'imāmu rashāda 1976). sīāsata ḥammūdati bāshā ilḥasīnī almajallatu al-tārīkhiyyatu almaghribiyyatu mu'assasata al-tamīmiyyi lil-baḥthi al'ilmiyyi wa-al-ma'lūmāti 6.

bāy almukhtāra 2009). ḥassiyanna bn 'aliyyu mu'assisu al-dawlati alḥusayniyyati tarjamata albashyri bn salāamati al'aṭlasiyyata lil-nashri

bāyswnāl ʾanadrīhi 2003). al-riḥlata ʾilā tūnisi sanati 1724(tarjamatan wataḥqīqa muḥammada al'arabiyyi al-sanūsiyyi markaza al-nashri aljāmi'iyyi

albasharūshu tawfīqa 1992). jumhūriyyata al-dīāti fī tūnisi 1591- 1675. majmū'atu ʾayyāmi al-nāsi sharikata ʾwrbys

ultubīnī muḥḥiyyay al-dayyina 2004- 2005). almaṣādira alwathāʾiqiyyata lidirāsati al'alāʾāaqāti bayna ʾīālati tūnisin wa-al-muduni – al-dūʾaylāti al-ʾīṭālyah khilāla alfatrati alḥadythati 1748- 1861)[risālata mājistīri ghayri manshūratin ʾishrāfun ʾ / būʾa bikri al-ṣādiqi kulliyyatu al'ulūmi al'insāniyyati wa-al-ijtimā'iyyati jāmi'atu tūnisi al'wlā

al-tamīmiyyu 'abda aljalīli 1999). dirāsātin wawathāʾiqi fī al-tārīkhi almaghāribiyyi fī al'aṣri alḥadythi manshūrātu mu'assasati al-tamīmiyyi lil-baḥthi al'ilmiyyi wa-al-ma'lūmāti

ḥusniyyun ḥusna 1993). khullāṣata tārīkhi tūnisi taqdymun wataḥqīqu ḥammādiyyu al-sāḥiliyyi ṭ dāra aljanūbi lil-nashri

ibna ʾabī al-ḍyāf 1977). ʾitḥāfa ʾhli al-zamāni biʾakhbāri mulūki tūnisin waʻahdi al-zamāni ṭ j al-dāra al-twnisiyyata lil-nashri

qāsimun ʾaḥamida 2004). ʾīālata tūnisi alʻuthmāniyyati ʻalā ḍawʾi ftāʾī ibna ʻẓwm 1574-1600(taqdyma ʻabdi aljalīli al-tamīmiyyi muʾassasata al-tamīmiyyi lil-baḥthi alʻilmiyyi wa-al-maʻlūmāti

alqayrawāniyyu ibna ʾabī dīnāri muḥammadi bn ʾabī alqāsimi al-ruʻayniyya 1286h1870 / m). almuʾnisa fī ʾakhbāri ʾifrīqiyyati watūnisin almiṭbaʻatu al-twnisiyyatu

alʻabīdiyyu nabīhata al-sulṭāniyyi 2008). alʻawāmila almuʾaththirata fī sīāsati ḥammūdati bāshā alʻaskariyyati alkurrāsātu al-twnisiyyatu 205 wa

ghaṭṭāsun ʻāʾishata 1993). almuʻāhadata aljazāʾiriyyata albunduqiyyata majallatu al-dirāsāti al-tārīkhiyyati maʻhadu al-tārīkhi jāmiʻata aljazāʾiri 7.

fa-al-nasiyyu liwasaytu 1980). almaghriba alʻarabiyya qabla suqūṭi madīnati aljazāʾiri 1790-1830(tarjamata ʾilyās marqaṣa dāra alḥaqīqati lil-ṭibāʻati wa-al-nashri

fayarwi shārla 1994). alḥawlīāti al-lībiyyata mina alfatḥi alʻarabiyyi ḥattā alghazwi al-ʾīṭāly tarjamatan wataḥqīqa wataqdyma muḥammada ʻabdi alkarīmi al-wāfy ṭ manshūrātin jāmiʻatin qāryūns

māssanī hallā buqsmāṭay 1978). dāra al-sikkati al-twnisiyyati fī alʻahdi ilḥasīnī 1705- 1881[dirāsatan lil-ḥuṣūli ʻalā shahādati alkafāʾti fī albaḥthi kulliyyata alʾādābi wa-al-ʻulūmi alʾinsāniyyati aljāmiʻatu al-twnisiyyatu

almuʾadhdhinu ʻabda al-raḥmāni wbnḥādah ʻabda al-raḥīmi 2003). alʻuthmāniyyūna wa-al-ʻālama almutawassiṭiyya muqārabātin jadīdatin manshūrātu kulliyyati alʾādābi wa-al-ʻulūmi alʾinsāniyyati

almaḥāmmiyyu muḥammada farīda bika 1988). tārīkha al-dawlati alʻaliyyati alʻuthmāniyyati taḥqīqun ʾiḥsānu ḥaqqiyyu ṭ dāra al-nfāʾs

almuʻāhadatu al-twnisiyyaʾahu- albunduqiyyata almūʾaqqaʻata bitārīkhi 1 sibtmbarun min sanati 1763m22 / ṣifrun min sanati 1177h. yanẓuru almulḥaqu raqmun 1. wa-al-muʻāhadatu muṣannafatun fī al-silslati al-tārīkhiyyati bi-alʾrshyf alwaṭaniyya al-twnisiyya ḍimna al-ṣundūqi 247 ،almalaffa 647.

almuʻāhadatu al-twnisiyyaʾahu- albunduqiyyata almūʾaqqaʻata bitārīkhi 18 māy min sanati 1792m27 / ramaḍāna min sanati 1206h. wa-al-muʻāhadatu muṣannafatun fī al-silslati al-tārīkhiyyati bi-alʾrshyf alwaṭaniyya al-twnisiyya ḍimna al-ṣundūqi 247 ،almalaffa 647. yanẓuru almulḥaqu raqmun 2.

mqdysh mḥwd 1988). nuzhata alʾanẓāri fī ʻajāʾibi al-tawārīkhi wa-al-ʾākhbāri tarjamata ʻallī al-ziwāriyyi wamuḥammadi maḥfūẓi ṭ dāra algharbi alʾislāmiyyi

haniyyatun ʻabda alḥamīdi 2012). tūnisa alʻuthmāniyyati bināʾa al-dawlati wa-al-majāli mina alqarni al-sādsi ʻushurun ʾilā muntaṣafi alqarni al-tāsiʻi ʻushurun manshūrātu tibri al-zamāni

wūlifa jawnun b 1986). aljazāʾira wa ʾawarrabā 1500- 1830)(tarjamatan wataʻlīqa ʾabū alqāsimi saʻida al-lhu almuʾassasata alwaṭaniyyata lil-kitābi

Tunisia's Relations with the Republic of Venice during the Modern Era: from Hostility to Peace

Chafai Derouiche (1)

Abstract:

The Relations between Tunisia and the Republic of Venice are old, dating back to the Hafsid state .However, when Tunisia became part of the Ottoman Empire in 1574. These relations changed to hostility and continued throughout the 17th century, but they became peaceful during the second half of the 18th century due to several factors, especially Venice's need to protect its trade. Two treaties were signed in 1763 and 1792.

Keywords: Relations, Tunisia-Republic of Venice, Piracy, Trade, Conflict, Council of Five, Treaty of 1763, Treaty of 1792.

(1) Faculty of Social Sciences and Humanities - Zian Ashour University (Djelfa - Algeria)
chafaiderouiche@yahoo.fr